

غسان الخطيب*

جديد المفاوضات ومآزقها

تلقي هذه المقالة الضوء على الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى خوض جولة جديدة من المفاوضات، وتحلل أيضاً أسباب فشلها، خلال الأشهر التسعة التي كانت بمثابة الإطار الزمني للعملية، في الخروج بأي نتيجة، وتُجري حساب أرباح وخسائر أطراف العملية، سواء بشأن جولة المفاوضات أو عدم تمديدها.

المرئية والمسموعة.
ويعود سبب قلة الاهتمام إلى انخفاض مستوى التوقعات من المفاوضات أصلاً، إذ عبّرت أكثرية بلغت نسبتها ٦٨,٧٪، في استطلاع أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في ١٣ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في أثناء المفاوضات الأخيرة، عن عدم توقعها أن تؤدي إلى أي اتفاق.

ومع عدم وجود ما يثبت أن غياب التوقعات كان مفتعلاً أو مبرمجاً، إلا أن ذلك خدّم المفاوضات ومكّنهم من العمل في أقل قدر من الإزعاج ومساءلة الرأي العام والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المنظمة. أمّا إدارة العملية التفاوضية بحد ذاتها فكانت تكراراً لعيوب التجارب

انتهت مدة الأشهر التسعة المخصصة للمفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل مع نهاية نيسان / أبريل ٢٠١٤ من دون إعلان أي تقدم في اتجاه الاتفاق، وذلك وسط عدم اكتراث من قبل الجمهور الفلسطيني، إذ لم تنجح المعارضة الفلسطينية في حشد أكثر من بضع عشرات من المشاركين في كل تظاهرة جرت الدعوة إليها ضد هذه المفاوضات، كما غابت أخبار المفاوضات عن الصفحات الأولى للصحف، وعن المواقع الإلكترونية الإخبارية، وعن صدارة نشرات الأخبار في وسائل الإعلام

* أستاذ الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت، ونائب رئيس الجامعة.

اليهودية والصديقة لإسرائيل على إدارة الرئيس أوباما لحثه على حماية إسرائيل من الانتقادات المتزايدة لها في الغرب، وخصوصاً في أوروبا، وذلك في ضوء استمرار تعثر جهود استئناف المفاوضات بسبب السياسة الاستيطانية الإسرائيلية. أمّا إسرائيل، فهي الطرف الأكثر حاجة، وربما استفادةً من استئناف مفاوضات السلام مع القيادة الفلسطينية، ولذلك نرى أن التصريحات الصادرة عن قادتها في تلك الفترة عبّرت عن إلحاح شديد لاستئنافها. والأسباب واضحة ومباشرة، فقد شهدت الأعوام الأخيرة التي سبقت استئناف المفاوضات سعاراً في توسيع المستوطنات غير القانونية والمرفوضة من قبل المجتمع الدولي، وتكالب المستوطنون في اعتداءاتهم الإرهابية ضد المواطنين الفلسطينيين، الأمر الذي عرّض إسرائيل لزيادة غير مسبوقة في الانتقادات الدولية، وخصوصاً من حلفائها في أوروبا.

وقد أخرج هذا السلوك الاستيطاني أصدقاء إسرائيل إلى درجة أن الاتحاد الأوروبي، ولأول مرة، فرض عقوبات تمثلت في مقاطعة المؤسسات والشركات الإسرائيلية التي لديها مشاريع في المستوطنات، وهي عقوبات وصفها نتنياهو بأنها "تدخل خارجي"، ووصفها سياسيون إسرائيليون آخرون بأنها بمثابة "زلزال". وكانت العقوبات الأوروبية تلك هي الخطوة الثانية بعد قرار بريطانيا فرض وضع علامة خاصة على منتوجات المستوطنات تميّزها من تلك القادمة من إسرائيل، وهو إجراء اتبّعته أيضاً دول أوروبية أخرى.

لقد وفّر هذا المناخ السياسي بيئة ملائمة كي تحقق حركات المقاطعة نجاحات في مناطق متعددة في العالم، وخصوصاً في

الفلسطينية السابقة، والمتمثلة في الأسلوب الفردي وغياب هيئات مرجعية جماعية، وكذلك في غياب رقابة الرأي العام. لكن على الرغم من الانطباع الظاهر أن سبب عدم نجاح المفاوضات يتمثل في تمسك كل طرف بمواقفه، فإن الاطلاع على بعض مجريات جلسات المفاوضات من الطرفين يشير إلى تغييرات، بعضها ذو مغزى، في مواقفهما التفاوضية، الأمر الذي سيترك أثراً تراكمياً على مستقبل المفاوضات مع مرور الزمن.

دوافع استئناف المفاوضات

تحتاج الإدارة الأميركية إلى إنجاز في مجال عملية السلام، ولا سيما أن الرئيس باراك أوباما يتعرض في ولايته الثانية لدرجة أقل من الابتزاز الانتخابي كما حدث في ولايته الأولى، حين أعلن موقفاً نقدياً من الاستيطان، وتعرّض لحملة شعواء من قبل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وحلفائه في واشنطن.

وتصبح حاجة السياسة الأميركية إلى إنجاز في الشرق الأوسط ملحةً أكثر في ضوء تخبّط سياستها في بحر الربيع العربي المتلاطم. فبعد أن أخذتها أحداثه على حين غرة، وفقدت عدداً من حلفائها، وبعد أن ظنّت أن تفاهماتها مع "الإسلام السياسي" سيعيد لها ما فقدته، جاء سقوط الإخوان في مصر كي يعيدها إلى المربع الأول، الأمر الذي جعل عملية السلام من المجالات القليلة المتبقية التي يوجد للولايات المتحدة نفوذ فيها، وهو أمر حفّزها على التركيز على هذا الملف.

كما أن استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية من شأنه أن يقلل من ضغوط مجموعات الضغط

أثراً مدمراً كاد يؤدي بالسلطة ويؤدي إلى انهيارها، وخصوصاً مع تصاعد الإضرابات والاحتجاجات الشعبية في الضفة الغربية التي وصلت إلى حد اقتحام مراكز شرطة ومقار مجالس حكم محلي، ومقار رسمية أخرى.

وفي ضوء ذلك، تراجع الموقف الفلسطيني من اشتراط وقف الاستيطان والالتزام بحدود سنة ١٩٦٧ لاستئناف المفاوضات، إلى مجرد الإفراج عن معتقلي ما قبل اتفاق أوسلو، وعلى دفعات خلال الأشهر التسعة للمفاوضات.

مضمون المفاوضات

أول ما يلفت الانتباه في مفاوضات الأشهر التسعة الأخيرة هو اقتصار المشاركين فيها من الجانب الفلسطيني على مفاوضين تقلصا لاحقاً إلى واحد بعد أن استقال الثاني. أما السمة الثانية فهي تكرار ظاهرة غياب المرجعية القيادية الجماعية الضرورية لتحديد سقوف المواقف التفاوضية، وللإطلاع على خبايا التفاوض واتخاذ القرارات بشأنها.

كما أن فشل الجانب الفلسطيني في اشتراط وقف الاستيطان من أجل استئناف المفاوضات أو نجاحها، مقروناً بنجاح إسرائيل في اشتراط عدم توجه الجانب الفلسطيني إلى المؤسسات الدولية في أثناء المفاوضات، جعل من عامل الزمن سيفاً مسلطاً على رقبة القيادة الفلسطينية.

فقد كان من الواضح وجود مسار تفاوضي مكثف بين الرئيس أبو مازن ووزير الخارجية الأميركي جون كيري، فضلاً عن القناة التفاوضية المباشرة. وعلى الرغم من افتراض العلاقة الوثيقة والتكامل بين هاتين

أوروبا، إذ أشارت بيانات "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" المعروفة اختصاراً باسم BDS، إلى تحقيق إنجازات جديدة وآفاق واسعة في مقاطعة إسرائيل من قبل مؤسسات عديدة في أوروبا وأميركا في تلك الفترة.

لتلك الأسباب كلها، وجد نتنياهو في استئناف المفاوضات طريقاً وحيداً للحد من الضغوط والعزلة المتزايدة، لكن من دون التراجع عن سياسة توسيع المستوطنات، وهي سياسة ضرورية له من أجل استمرار زعامته لليمين الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي الأخذ في التطرف. فعندما أصبح إسرائيل طرفاً في عملية تفاوض نشطة، وبرعاية أميركية متحمسة، فإن هذا يقلل إلى حد بعيد من التكلفة السياسية لاستمرار إسرائيل في سياساتها ومواقفها المخالفة للقانون الدولي.

أما بالنسبة إلى الجانب الفلسطيني، فربما أن دوافع الموافقة على استئناف المفاوضات كانت أقرب إلى درء المخاطر الناجمة عن الرفض، منها إلى الطموح بتحقيق مكاسب من أي نوع كان، ذلك بأنه من المعروف أن السلطة الفلسطينية تعتمد اعتماداً وجوياً على المساعدات الخارجية، وكذلك على التسهيلات الإسرائيلية.

وللتذكير بوقع العقوبات المحتملة، فإن من المفيد الإشارة إلى ما حدث عندما رفضت السلطة في سنة ٢٠١٢ استئناف المفاوضات من دون وقف الاستيطان، وأصررت على التوجه إلى الأمم المتحدة، وعقدت اتفاق الدوحة مع "حماس"، فتعرضت لعقوبات مالية من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، وترافق ذلك مع تراجع في مستوى التزام بعض الدول المانحة بالإيفاء بالتزاماتها المالية، الأمر الذي ترك

تنظيمية، وكذلك كل مستعمرة لها بعد تاريخي أو ديني، وغير ذلك من المعايير التي توسع من مفهوم الكتل لتجعلها غير قابلة للمبادلة.

والتصلب الثاني في الموقف الإسرائيلي من المستعمرات كان عدم تقبل فكرة تفكيك أي مستعمرة تقع خارج الكتل الكبرى، والحفاظ عليها كمستعمرات داخل الكيان الفلسطيني، وبالتالي إبقاء على أراضي تلك المستعمرات تحت سيطرة المستوطنين. أمّا الموضوع الذي أخذ الوقت الأكبر من المفاوضات فكان منطقة الأغوار التي انتقل الموقف الإسرائيلي بشأنها إلى المطالبة بوجود أمني إسرائيلي عليها، قابل للتحرك وفق الحاجة الأمنية، وليس فقط على امتداد حدود المنطقة، بل على المعابر الحدودية أيضاً.

وبشأن القدس فلم يكن لدى الجانب الإسرائيلي قبول لأي نفوذ فلسطيني في أي جزء منها، وكذلك لم يكن لديه قبول لأي تفاوض فيما يتعلق بموضوع اللاجئين خارج نطاق التوطين والتعويض.

أمّا التغير الجوهري الرئيسي في الموقف التفاوضي الفلسطيني فتمثل في تقبل وجود أمني رباعي في منطقة الغور يشمل عناصر أميركية وعربية وإسرائيلية وفلسطينية. وبحسب المعلومات المتوفرة، بما فيها مصادر إسرائيلية، فإن هذه أول مرة يقبل فيها الجانب الفلسطيني بوجود أمني إسرائيلي في أراضي الدولة الفلسطينية، وإن كان ضمن قوات مختلطة.

أسباب توقف المفاوضات

وعدم تحقيق نتائج

لخص عضو الكنيست الإسرائيلي

القناتين، فإن أياً من القيادات الفلسطينية الأخرى لم يكن مطلعاً على ما يجري، وقد اشتكى غير عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من غياب دور هذه اللجنة في الإشراف على المفاوضات وتوجيهها. وعندما علا صوت الانتقادات من هؤلاء، جرى تنظيم لقاء لعدد من قادة الفصائل مع الوزير كيري من أجل ذر الرماد في العيون.

لقد اختار المتفاوضون، مرة أخرى، السرية التامة والتعتيم على أوقات المفاوضات وأماكنها وفحواها، وهذا كالعادة، مطلب إسرائيلي وأميركي لعدم تمكين الطرف الأضعف من الاحتماء بالرأي العام والالتكأ عليه والتخفيف من الضغوط الناتجة من غياب موازين القوى، في مقابل حاجة الطرف الأقوى إلى الاستفراد بالآخر. وعلى الرغم من محاولة الجانب الفلسطيني تجنب استفراد إسرائيل به من خلال اشتراط وجود الطرف الأميركي، فإن كبير المفاوضات صائب عريقات اشتكى مرات عديدة، عبر وسائل الإعلام، من عدم سماح إسرائيل لممثل الراعي الأميركي بحضور كثير من جلسات التفاوض.

شهدت هذه الجولة من المفاوضات في ظل حكومة بنيامين نتنياهو تصلباً في الموقف الإسرائيلي مقارنة بما كان عليه في جولة المفاوضات السابقة مع رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، وخصوصاً ما يتعلق بالاستيطان، إذ لوحظ تغير التعريف الإسرائيلي لما يُعرف بالكتل الاستيطانية، والتي كان الجانب الفلسطيني قد قبل في جولات سابقة مبادلتها بأراض من الجهة الغربية للخط الأخضر، مساوية كماً ونوعاً. فالكتل هذه المرة صارت تشمل كل مجموعة مستعمرات تزيد عن اثنتين، كما أن كل مستعمرة أصبح لها صفة المدينة من ناحية

الأسرى، وفي هذا السياق تم تداول أسماء قادة من المعتقلين مثل مروان البرغوثي. إن تسرّب هذه المساومات المتعلقة بالإفراج عن مزيد من المعتقلين في مقابل مزيد من المفاوضات، وازدياد الأصوات الإسرائيلية المعارضة مثل هذا الأمر، وضعا نتنياهو تحت ضغوط كبيرة جعلته يتشبث في موقفه التكتيكي المتشدد الراضف مقايضة القبول الفلسطيني بمزيد من المفاوضات في مقابل مزيد من الإفراجات. وعلى الرغم من أن كلاً من أطراف المفاوضات الثلاثة: الولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، كان له دوافعه المختلفة، لكن الكافية لاستئناف المفاوضات، فإنه لم يكن لدى هذه الأطراف القدرة على دفع فاتورة نجاحها ولا حتى تمديدها.

فإسرائيل، وهي الطرف الأهم لأنها الأقوى، لا تشعر بأي سبب لإبداء المرونة اللازمة من أجل جسر الفجوات التفاوضية، وذلك لعدم وجود ثمن تدفعه إذا لم تفعل، ولغياب أي حافز لذلك. فالجانب الفلسطيني لا يستطيع أن يفرض الحرب ولا أن يمنح إسرائيل السلام، وخصوصاً في ظل الانقسام الداخلي الفلسطيني، وفي ظل الأوضاع العربية الصعبة والمعقدة.

أمّا الإدارة الأميركية، فتعلمت أن الضغط على إسرائيل له ثمن سياسي داخلي لا يوجد ما يكفي من المبررات لدفعه. وخلال تجربة المفاوضات الأخيرة، لم تتوقف الولايات المتحدة أمام المعوقات الإسرائيلية، سواء لجهة المواقف التفاوضية، أو السلوك على الأرض، ولم تستخدم نفوذها للضغط على إسرائيل، وإنما بقيت تكرر على لسان مسؤوليها أن على الطرفين اتخاذ "قرارات صعبة" لضمان تقدّم المفاوضات.

المتطرف أيليت شيكد حال المفاوضات بشكل واقعي في "الواشنطن بوست" تعقيباً على لقاء وزيرة العدل المشرفة على المفاوضات تسيبي لفني مع الرئيس محمود عباس في لندن بعد توقف المفاوضات، بقوله إن الفجوات بين مواقف الطرفين كبيرة جداً، وأنه لن يتم التوصل إلى أي اتفاق في الأعوام المقبلة.

بديهي أن يكون السبب الجوهرى في عدم تحقيق المفاوضات أي نتيجة، هو الفجوة الكبيرة بين مواقف الطرفين كما أسلفنا، وخصوصاً أن استئناف المفاوضات لم يكن مبنياً على توقعات بالاتفاق، وإنما كان مدفوعاً بعوامل تكتيكية كما أوضحنا سابقاً، فيبقى السؤال إناً: لماذا لم تنجح الأطراف في تمديد المفاوضات مثلما نجحت في استئنافها قبل تسعة أشهر؟

وفي سياق سعيها لتبرير تراجعها عن شرط وقف الاستيطان في مقابل استئناف المفاوضات، عمدت القيادة الفلسطينية إلى التركيز على أهمية الإفراج عن معتقلي ما قبل أوصلو، معتمدة بذلك على المغزى العاطفي الكبير لهذا المطلب عند الجمهور. أمّا إسرائيل، فاحتفلت بنجاحها في استئناف المفاوضات من دون شروط، كما كانت تطالب دائماً.

وعندما قاربت مدة الأشهر التسعة على الانتهاء من دون أن تفرج إسرائيل عن الدفعة الأخيرة من المعتقلين، تولّد تقدير لدى الجانب الفلسطيني بأن إسرائيل تحاول مقايضة الإفراج عن الدفعة الرابعة بتمديد المفاوضات، الأمر الذي دفع الفلسطينيين إلى الإصرار على أن الدفعة الرابعة هي جزء من ثمن استئناف مفاوضات الأشهر التسعة، وأن استئنافها مرة أخرى يجب أن يكون له ثمن آخر مثل الإفراج عن دفعات جديدة من

لفلسطينية على بقائها وعلى بقاء السلطة، ولا سيما بعد أن حسّنت شعبيتها بسبب رفض تمديد المفاوضات من دون الإفراج عن المعتقلين. وفي المقابل، فإن استمرار إسرائيل في تقويض حل الدولتين عن طريق الاستمرار في التوسع الاستيطاني على الرغم من المفاوضات، زاد من حدة الانتقادات الدولية لها، وهياً للفلسطينيين بيئة دولية ملائمة. ولا شك في أن تقبل المجتمع الدولي انتساب فلسطين إلى عدد إضافي من المؤسسات الدولية، وتقبل العالم فكرة حكومة التوافق الوطني بين "فتح" و"حماس"، هما من نتائج هذه البيئة السياسية المواتية. ■

وفيما يتعلق بالجانب الفلسطيني فإنه لا يملك ما يقدمه لنجاح المفاوضات سوى الموافقة على حدوثها في بيئة غير عنيفة، ذلك بأن المواقف التفاوضية الرسمية الفلسطينية متطابقة مع الشرعية الدولية، وأن الجانب الفلسطيني هو الطرف المتلقي، وبالتالي من الصعب لومه أو توقع تنازلات منه، وخصوصاً مع نجاحه في حفظ النظام والأمن، وفي تجنّب تجدد اللجوء إلى خيارات غير مقبولة دولياً مثل المقاومة المسلحة. وفي الخلاصة، فقد خرج الجانب الفلسطيني من هذه الجولة من دون مكاسب سياسية تُذكر، لكن أيضاً بالحد الأدنى من الخسائر، وخصوصاً لجهة محافظة القيادة

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٢)

المقاومة الشعبية تحت الاحتلال

قراءة نقدية وتحليلية

ليندا طبر وعلاء العزة

١٠٣ صفحات ٨ دولارات